هوا منا لا اختار به لمن وقف على كلامه ولهذا قال ابن النحاس وغيره
انه خاطب بهذا الكتاب نحو ما فيدا عنا والمجازات والكنايات
ثم قال وهل يجوز النصب في نحو كل رجل وضيعته يجوزه هنا
ام لا وما توجيه الجواز ان قيل به واقول ان المجوز لذلك هو
الصيمري حيث نص عليه في التبصرة ولم يتعرض لهذا المثال وظاهر
كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه قال وقد ذكر
انت ورايك وانت اعلم ومالك ما تضره والاتفاق في وجوب
الرفع فيما اشبه المثالين المذكورين ومن ادعى جواز النصب
في كل رجل وضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى فحصل في كل رجل
وضيعته بالخلاف والذي يظهر في الفرق بينهما امران احدهما ظهور
معنى المعية في كل رجل وضيعته وخفاؤه في انت اعلم ومالك وتوهمي
شرح ذلك والثاني انه يبني الجواز على ان التقدير كل رجل كائن
وضيعته كما تقدم عنه وكائن يصح له ان يعمل في المفعول معه
واما انت اعلم ومالك فان ما قبل الواو منه كلام تام فلا يمكن
ان يقدر فيه عامل ولا يصلح اعلم للعمل في المفعول معه لانه
لا يعمل فيه على الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لان
كل ما يصح له العمل في الحال خلافا لابي علي ولهذا منع سيبويه
هذا لك واباك وان وجد حرف التنبيه والاشارة والظرف
وكل منهن صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال شبيهة
بالظرف فعمل فيها رائحة الفعل ولا كذلك المفعول معه ولوضوح
معنى المعية في المثال المذكور قال قائل بجواز النصب فيه
لا يمكن توجيهه اما على قول الجرجاني او الكوفي او الفارسي
في ان الناصب للمفعول معه الواو او الخلاف او كلما ينصب الحال
ولهذا جوز الفارسي هذا لك واباك وجوز في هذا رداي
مطويا وسربالا ان يكون العامل هذا ثم قال وما

يوجبه

يوجبه القول بوجوب صدق الخبر من نحو انت اعلم وعبد
الله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت وعبد الله مبتدا حذف
خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا الواو للمعية او العطف
المحض واقول لم اقف لاحد على القول بوجوب صدق الخبر
في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان الخبر لا يجب
حذفه الا اذا سد شيء مسده ولهذا ردوا نحو بيت
الاخفش في نحو ما احسن زيدا ان تكون ما موصولة او
موصوفة وتجويز بعضهم في نعم الرجل زيد كون المخصوص
مبتدا محذوف الخبر وقول الفارسي في ضربي زيدا قايما ان
الخبر مقدر بعد الحال ومن العجب ان ابن مالك من جملة ١٢٨
من رد بذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلمنا ان ذلك ليس بشرط
استنادا الى اعراب هولا الايمة فعندي توجيه يا امرين
احدهما ان اعلم لما كان صالحا للاخبار به عن الاثنين
وكان تقدير عبد الله مقدما على اعلم ممكنا صار وان كان
مبتدا كانه معطوف واعلم وان كان خبرا عن انت وحده
كان خبرا عنهما معا فمنع ذلك من ظهور خبر اخر وهذا
بخلاف نحو زيد قايم وعمرو فان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين
معا والثاني ان المعنى هنا انت اعلم بعبد الله وذلك كلام
تام لا يحتاج الى غيره فكذا ما بمعناه وكل من الوجهين معترض
اما الاول فلا استلزامه وجوب الحذف في نحو زيد في الدار
وعمرو ولا قايل به وفي الحديث ابو بكر في الجنة وعمر في
الجنة الى اخره واما الثاني فمن وجهين احدهما اقتضاوه
وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض وانما
المدعى وجوبه مطلقا والثاني انه احاله لصورة
المسيلة فان المدعى جوازها على اضمار الخبر والتوجيه

Copyright © King Saud University